

المحاضرة الثانية حكومات محلية الكورس الثاني بعنوان (نماذج عالمية عن الحكومات المحلية)

هناك عدد من النماذج الرائدة في مجال الحكومات المحلية تستحق الدراسة والاطلاع عليها لمعرفة آليات الحكم المحلي ودور مؤسسات الحكم المحلي في إدارة شؤون المجتمعات المحلية وسنستعرض تلك التجارب كما يأتي:

أولاً: تجربة الحكم المحلي في سويسرا

تعتبر تجربة الحكم المحلي في سويسرا من أبرز دلائل ممارسة الديمقراطية على المستوى دون الوطني (المحلي) إذ يمكن لأفراد الشعب الذين يحق لهم التصويت اختيار أعضاء البرلمان على مستوى الاتحاد والكانتونات والبلديات، ويمكنهم التصويت بشأن الكثير من القضايا مثل نسبة الضرائب وقيمة الرسوم وشق الطرق وخدمات البريد والانضمام لمنظمات دولية او عقد اتفاقيات مع دول أخرى ، و أساس الديمقراطية السويسرية هي الديمقراطية التوافقية ، وتجربة الحكم المحلي في سويسرا تعتبر من اقدم واهم التجارب العالمية لأنها تعود الى تأسيس الاتحاد الفيدرالي السويسري عام ١٨٤٨ .

* طبيعة الحكم المحلي في سويسرا

يقوم النظام السويسري على نموذج الفيدرالية الثلاثي والذي يتألف من الحكومة الاتحادية والكانتونات (المقاطعات) والبلديات ، وتتكون سويسرا من (٢٦) ولاية (كانتون) وما يقارب من (٩٠٠) محلية (البلديات) ، والبلديات السويسرية هي مؤسسات عامة مستقلة لديها دستورها الخاص

بها وقانون بلديات كذلك ويكفل استقلالية تلك البلديات تقاليد قانونية تم ذكرها في الدستور الاتحادي الفيدرالي ، ومعنى ذلك ان هناك تشريعات على مستوى الاتحاد ككل وتشريعات على مستوى الولاية (الكانتون) وتشريعات محلية على مستوى البلدية ، ويكمن نجاح تجربة الحكم المحلي في سويسرا في تمتع البلديات بقدر كبير من الاستقلال الذاتي تم الحفاظ عليه منذ ما يزيد على (١٥٠) عاما.

وتتسم العلاقة بين المستويات المختلفة في التجربة الفيدرالية السويسرية بوضع قوي للكانتونات لان الاتحاد الفيدرالي ليس لديه نفوذ مباشر في مجالات اختصاص الولايات ويترك تنفيذ السياسات الاتحادية للكانتونات والبلديات، وتعتمد صياغة السياسات العامة وتنفيذها في الفيدرالية السويسرية اعتمادا كبيرا على التعاون بين المستويات الثلاثة وهي الاتحاد والكانتونات والبلديات.

* البلديات في سويسرا:

يبلغ عدد البلديات في سويسرا (٢٨٩٦) بلدية ، ومن حق التجمعات السكانية انشاء البلديات او الاندماج مع بعضها او البقاء بشكل مستقل ، وتتسم البلديات السويسرية بصغر الحجم اذ ان نصفها يقل عدد السكان فيها عن (٨٤٠) شخص وان حوالي (٧٣%) من تلك البلديات يقل عدد سكانها عن (٢٠٠٠) شخص.

وتتمتع البلديات السويسرية باستقلالية في إدارة ومراقبة الموارد المالية المحلية ولها صلاحية تحديد معدل الضريبة المحلية على الدخل

والممتلكات، وتعد الضرائب المباشرة مهمة مشتركة بين المستويات الثلاثة (الفيدرالي الاتحادي، الكانتونات، البلديات) وتتوزع الضرائب بنسبة (٣٠% للاتحاد) و(٤٠% للكانتونات) و(٣٠% للبلديات).

ثانيا: تجربة الحكم المحلي في فرنسا:

صدر قانون الوحدات المحلية في فرنسا عام ١٩٨٢ والذي عمل على توزيع السلطة بين الإدارة المركزية والوحدات المحلية حيث يوجد ثلاثة مستويات رئيسية للإدارة المحلية في فرنسا وهي (الأقاليم، المحافظات، الكيانات (المجالس البلدية)).

ويوجد في كل محافظة (محافظ) او (حاكم) معين من الحكومة المركزية يرأس مجلس المحافظة وهذا الامر قبل عام ١٩٨٢ وبعد صدور القانون المذكور تم إحلال رئيس مجلس المحافظة المنتخب مكانه واصبح يسمى (مفوض الجمهورية) ويمثل هذا المفوض المحافظة قانونيا مع بقاء المحافظ الذي مهمته تنفيذ سياسات الدولة على الصعيد المحلي في المحافظة ويساعده في ذلك موظفي المحافظة المعينين ، ويعين المحافظ بموجب مرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية بموجب اقتراح من رئيس مجلس الوزراء ، ويعتبر المحافظ ممثلا للحكومة المركزية وهو حلقة وصل بين الأجهزة الموجودة في المحافظة وتوجيه أنشطة فروع الوزارات داخل المحافظة وتنفيذ السياسات العامة للدولة ، ويمثل الدولة عند إبرام العقود والتقاضي باسمها والضبط الإداري وله سلطة على الامن العام ، ويشترط القانون مصادقة المحافظ على ميزانية المجالس البلدية في نطاق المحافظة

للتأكد من ادراجها ضمن الاعتمادات الكافية للقيام بتنفيذ الخدمات ويحق له ادخال تعديل على الموازنة ، كما يراقب المحافظ قانونية اعمال الهيئات ويأخذ النظام الفرنسي بالأسلوب العام في تحديد اختصاصات الوحدات المحلية بقواعد عامة بحيث لا يخرج منها الا ما استثنى بنص خاص وألحق صراحة بالحكومة المركزية.

١ - مجلس الإقليم:

كانت مجالس الأقاليم مجرد هيئات استشارية تتكون من أعضاء يتم تعيينهم من الإدارات والبلديات، وبعد اعتماد الأقاليم كوحدة محلية لامركزية عام ١٩٨٢ تم الاعداد لانتخاب أعضاء الإقليم بطريقة مباشرة ويدير الإقليم مجلس منتخب يتراوح عدد اعضاءه بين (٢٥ - ٥٠) عضوا حسب أهمية الإقليم وعدد دوائره، ويتم اختيار رئيس الإقليم باتفاق أعضاء مجلس الإقليم لمدة (٣) سنوات كما ينتخب نصف أعضاء المجلس الإقليمي كل (٣) سنوات، ويمكن تلخيص اهم الوظائف للإقليم:

- المسؤولية عن التخطيط الإقليمي.
- التنمية الاقتصادية والتدريب المهني.
- بناء وتجهيز وتحمل تكلفة تشغيل المدارس الثانوية.
- تدريب الوحدات المحلية الأخرى داخل الأقاليم.

٢ - المحافظات:

يوجد في فرنسا (١٠٠) محافظة (٩٦) منها في فرنسا و(٤) منها في أعالي البحار ، وتطورت المحافظات كجزء من اللامركزية والسلطة المحلية منذ عام ١٩٨٢ ، وتضم المحافظة مراكز إدارية يبلغ عددها في فرنسا (٣٤٢) مركز اداري تتبع للمحافظات ويديرها مساعدين للمحافظين وهم معينين من قبل الرئيس الفرنسي ، ويدير مجلس المحافظة المنتخب بشكل مباشر من المواطنين شؤون المحافظة ويتم انتخاب أعضاء مجلس المحافظة لمدة (٦) سنوات على ان يتم ذلك بانتخاب نصف الأعضاء كل (٣) سنوات لتغيير نصف المجلس.

وينتخب رئيس للمجلس من قبل الأعضاء لمدة (٣) سنوات، ويختلف عدد أعضاء المجلس من محافظة لأخرى، ويتم تقسيم المحافظات الى كانتونات متساوية في عدد السكان وكل كانتون ينتخب عضو في مجلس المحافظة ، ويوجد في فرنسا (٤٠٣٢) كانتون ، ويختلف عدد أعضاء مجلس المحافظة فالمحافظات في المرتبة الأولى يصل عدد أعضاء المجلس فيها الى (٦٨) عضو بينما يتراوح عدد أعضاء المجلس في المحافظات من المرتبة الثانية بين (٢٠ - ٣٠) عضو ، ومن اهم وظائف المحافظات الاتي:

* تقديم خدمات للمحافظة متعلقة بالتعليم المتوسط والكليات.

* عمل وصيانة الطرق السريعة داخل المحافظة.

* تقديم المساعدات العامة وخدمات الرفاهية.

* تطوير المناطق الريفية والاهتمام بالقضايا البيئية في المحافظة.

* الاهتمام بالأماكن السياحية في المحافظة.

٣- المجالس البلدية (الكيون):

تعد هذه الجهة الإدارية الأصغر في نظام الوحدات المحلية الفرنسية، وتتكون إدارة الكيون من مجلس ورئيس ويتم انتخاب المجلس بطريقة الانتخاب المباشر من السكان ويتم اختيار الرئيس من الأعضاء المنتخبين وذلك بالتوافق بين الأعضاء لمدة (٦) سنوات، ويوجد في فرنسا (٣٦٧٨١) بلدية منها (٣٦٥٦٩) في فرنسا و (٢١٢) في أعالي البحار ومن أهم وظائف المجالس البلدية (الكيونات):

- إقرار الموازنة المحلية للكيون.

- تقديم خدمات التعليم الأساسي والحضانة.

- الاهتمام بالأنشطة الثقافية.

- تقديم الخدمات الاجتماعية.

- صيانة الطرق والتخطيط للبلدية.

أما بالنسبة لإيرادات الوحدات المحلية الفرنسية فهي موزعة ما بين المنح الحكومية والضرائب المحلية، إذ يبلغ معدل المنح الحكومية ٥٥% من هيكل الإيرادات في الوحدات المحلية بينما تشكل الضرائب ما قيمته ٤٥% من هيكل الإيرادات.

